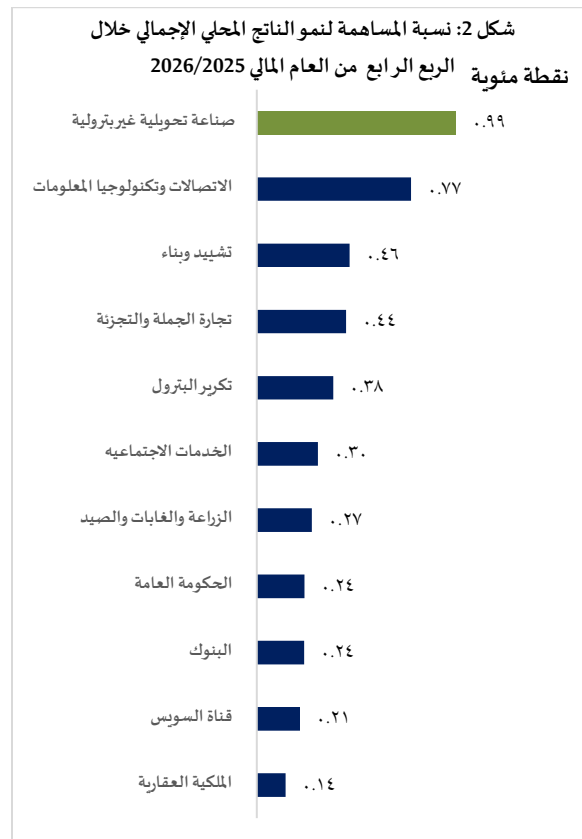


## مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الرُّبع الرابع والعام المالي 2026/2025

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن أداء الاقتصاد المصري خلال الرُّبع الرابع من العام المالي 2026/2025، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.7% بنهاية الربع، بما يعكس مسار النمو في عدد من الأنشطة الاقتصادية التي تتضمن الصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقناة السويس إلى جانب التحسن الملحوظ في أداء عدد من الأنشطة الأخرى. بما يؤكد على استمرار تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام المالي، مع اتساع نطاق الأنشطة الداعمة للنمو.
- كما أوضحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الاقتصاد المصري سجل معدل نمو بلغ نحو 5.1% خلال العام المالي 2026/2025، مقارنة بنحو 4.4% خلال العام المالي السابق، بما يعكس تحسناً ملحوظاً في وتيرة النمو الاقتصادي خلال العام مدعوماً بتعافي عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، والتي تتسق مع مستهدفات الدولة لتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- ويؤكد استمرار النمو مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على الحفاظ على مساره الإيجابي رغم التحديات والتطورات الإقليمية الراهنة وما يصاحبها من حالة عدم اليقين والاضطرابات المتزايدة التي تشهدها المنطقة. كما يعكس تنوع مصادر النمو وتحسن أداء عدد من الأنشطة الاقتصادية قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات الخارجية، بما يدعم استمرار مسار التعافي وتعزيز أسس النمو المستدام.
- وبالتركيز على أداء الاقتصاد خلال الربع الرابع، فقد قادت الصناعة التحويلية غير البترولية مسار النمو بمساهمة تقترب من 1 نقطة مئوية في إجمالي النمو المحقق خلال الربع، بمعدل نمو بلغ حوالي 8%. فيما ساهم نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحوالي 0.8 نقطة مئوية من النمو مسجلاً معدل نمو بلغ 24.3%. كما استحوذ نشاط قناة السويس على أعلى معدل نمو خلال الربع بلغ نحو 33.8% وذلك مقارنة بالانكماش المسجل خلال العام الماضي.
- وقد شهد الربع الرابع تحول نشاط الاستخراجات للنمو الموجب لأول مرة منذ الربع الثاني من العام المالي 2023/2022، بمعدل نمو يُقدر بنحو 0.7% وذلك نتيجة لتحقيق نشاط البترول نمواً موجباً للربع الثاني على التوالي بلغ نحو 3.3% مقارنة بالانكماش البالغ نحو -6.5% خلال الربع المقابل من العام المالي السابق. كما تراجعت وتيرة انكماش نشاط الغاز ليسجل نحو -7.8% مقارنة بمعدل الانكماش البالغ -17.5% خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.
- وعلى صعيد العام المالي، ساهم نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية بالنسبة الأكبر من النمو والتي تُقدر بحوالي 1.14 نقطة مئوية من إجمالي النمو المحقق خلال العام المالي، يليه تجارة الجملة والتجزئة بنحو 0.7 نقطة مئوية ثم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو 0.6 نقطة مئوية.

- هذا وقد استحوذ نشاط قناة السويس على معدل النمو الأعلى خلال العام المالي 2026/2025 بنسبة 23.3%، في ظل انتظام حركة الملاحة في القناة خلال العام المالي الحالي، بعد عامين من الانكماش شهدتها القناة نتيجة للتوترات التي عانت منها منطقة البحر الأحمر.
- كما شهد العام المالي تحول نشاط تكرير البترول من الانكماش إلى النمو لأول مرة منذ عام 2022/2021، بمعدل نمو بلغ نحو 8.7%، حيث يرجع ذلك إلى الطفرة غير المسبوقة في النمو المحققة خلال الربع الرابع من العام المالي ذاته والتي بلغت نحو 22.4%، في ظل جهود الصيانة الشاملة والإحلال والتجديد لمعامل التكرير.
- كما شهد نشاط الاستخراجات تراجع في وتيرة الانكماش بشكل كبير خلال العام المالي 2026/2025؛ حيث بلغ الانكماش نحو -1.5% مقارنة بحوالي -9% خلال العام المالي السابق، وذلك في ظل تحسن أداء قطاعي البترول والغاز وانحسار وتيرة الانخفاض في نشاط البترول لتصل إلى نحو -0.24% خلال العام المالي، في حين تراجعت وتيرة انكماش نشاط الغاز لتسجل نحو -8.4% نتيجة لجهود الحفر والاستكشاف بالإضافة إلى سداد مستحقات الشركاء الأجانب في يونيو 2026.
- على مستوى الأسعار الجارية، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.39 تريليون جنيه في الربع الرابع من العام المالي 2025/2024 إلى نحو 5.21 تريليون جنيه في الربع الرابع من العام المالي 2026/2025. وعلى مستوى العام المالي، ارتفعت من نحو 18.14 تريليون جنيه في العام المالي 2025/2024 إلى نحو 21.47 تريليون جنيه في العام المالي 2026/2025.
- وبالنسبة لجانب الإنفاق، ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 8.7 نقطة مئوية في النمو خلال الربع الرابع من العام 26/25، وشهدت مساهمة الاستثمار والمخزون تحسناً ملحوظاً، لتصل إلى نحو 2.3 نقطة مئوية، مقارنة بنحو 0.7 نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يعكس تنامي دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي. في المقابل، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت -7.4 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سالبة بلغت -2.6 نقطة مئوية في الربع المناظر.
- وعلى مستوى العام المالي، ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 7.3 نقطة مئوية في النمو، كما ساهم الاستثمار والتغير في المخزون بـ 1.5 نقطة مئوية مقارنة بـ -0.8 في العام المناظر. وسجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت نحو -4.9 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سالبة أيضاً بلغت -0.5 نقطة مئوية في العام المناظر.
- وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، تشير البيانات إلى أن نمو إجمالي الاستثمارات خلال الربع الرابع جاء مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع الاستثمارات الخاصة، التي سجلت معدل نمو بلغ 13.8% مقارنة بالفترة المناظرة، في حين ارتفعت الاستثمارات العامة بمعدل 12.6% فقط. والمثل على مستوى العام المالي، حيث حققت الاستثمارات الخاصة نمواً بلغ 14.4% مقارنة بالفترة المناظرة، مقابل 8.4% للاستثمارات العامة، بما يعكس تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري؛ حيث تخطت نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار 55% خلال العام.

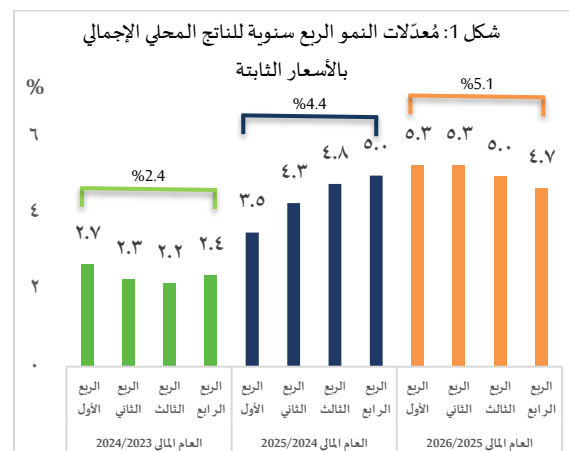
إجمالي معدل النمو المحقق والبالغ نحو 4.7%، ويليه نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمساهمة قدرها 0.8 نقطة مئوية، ثم قطاعي التشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة بنحو 0.46 و 0.44 نقطة مئوية على التوالي. بما يعكس استمرار زيادة النشاط الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو، بما يتسق مع مستهدفات الدولة لتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما واصل نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية دوره باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي على مدار العام المالي حيث بلغت نسبة مساهمته نحو 1.14 نقطة مئوية من معدل النمو المحقق خلال العام والبالغ نحو 5.1%، ويليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنحو 0.7 نقطة مئوية، ثم نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمساهمة قدرها 0.63 نقطة مئوية.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، والذي بلغ نحو 4.7%، مقارنة بالربع المُناظر من العام المالي السابق، ليسجل معدل النمو السنوي لعام 2026/2025 نحو 5.1% مقارنة بنحو 4.4% خلال العام المالي السابق بما يعكس تحسناً ملحوظاً في وتيرة النمو الاقتصادي خلال العام مدعوماً بتعافي عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية واتساع نطاق الأنشطة الداعمة للنمو.

ويؤكد استمرار النمو على مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على الحفاظ على مساره الإيجابي رغم التحديات والتطورات الإقليمية الراهنة وما يصاحبها من حالة عدم اليقين والاضطرابات المتزايدة التي تشهدها المنطقة. كما يعكس تنوع مصادر النمو وتحسن أداء عدد من الأنشطة الاقتصادية قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات الخارجية، بما يدعم استمرار مسار التعافي وتعزيز أسس النمو المستدام.

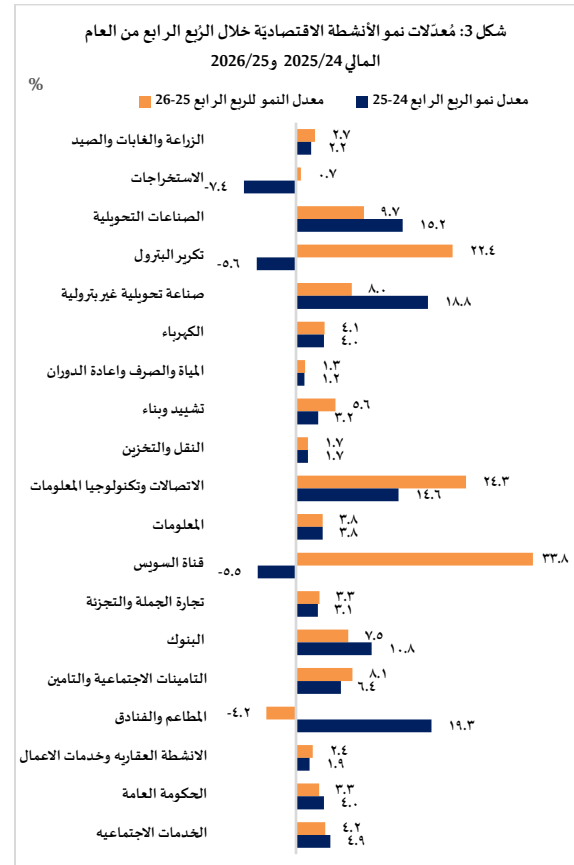


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد جاء نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في صدارة الأنشطة المساهمة في نمو الناتج خلال الربع الرابع بنسبة مساهمة تقترب من نقطة مئوية واحدة من

## مُعدّل النمو القطاعي في الرُّبع الرابع والعام المالي 2026/2025

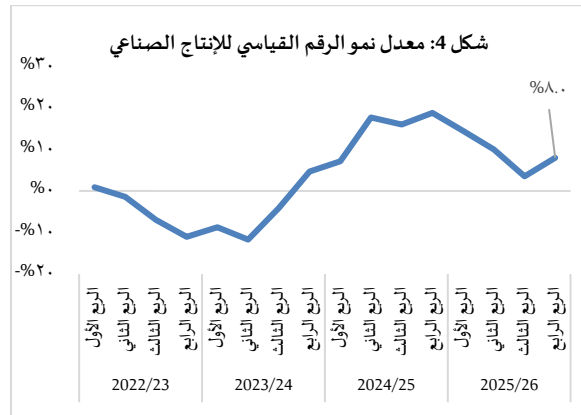
شهد الربع الرابع من العام المالي 2026/2025 أداءً قويًا لعدد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، حيث سجلت القطاعات الإنتاجية والخدمية معدلات نمو إيجابية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (شكل 3).



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الرئيسة التي أظهرت مرونة عالية في مواجهة الطلب المحلي والخارجي.

وقد جاء نمو نشاط الصناعة غير البترولية مدعومًا بزيادة الإنتاج الصناعي خلال الربع بمعدل نمو حقيقي بلغ 8%، ليسجل النشاط على مستوى العام المالي معدل نمو أعلى نسبيًا عند حوالي 9.1%، وهو ما ظهر في ارتفاع متوسط معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (باستثناء الزيت الخام والمنتجات البترولية) إلى 8% خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025 (شكل 4). حيث يرجع ذلك إلى النمو المحقق في عدد من الصناعات ومنها: صناعة السيارات والمركبات (45%)، المنتجات الكيماوية (33%)، الخشب (26%)، والآلات والمعدات (17%)، منتجات المطاط واللدائن (8%)، مع استمرار نمو الصناعات الغذائية (3.7%) والمشروبات (8%).



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفي هذا الإطار، يعكس هذا الأداء الصناعي قدرة القطاعات التحويلية على تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي من خلال زيادة صادرات عدد من الصناعات، فقد سجلت صادرات الملابس الجاهزة زيادة بنسبة 47.7% في يونيو 2026 مقارنةً بشهر يونيو 2025، مدفوعة بارتفاع الطلب في الأسواق الأوروبية والعربية، بينما ارتفعت صادرات

وقد حقق نشاط الصناعة التحويلية معدل نمو بلغ 9.7% خلال الرُّبع الرابع من العام المالي 2026/2025، مدفوعاً بنمو نشاط الصناعة غير البترولية، ونشاط تكرير البترول، ليصل معدل نمو نشاط الصناعة التحويلية إلى نحو 9% خلال العام المالي وهو ما يعكس استمرار حالة الانتعاش الصناعي في عدد من الصناعات

الدائن والبلاستيك بنسبة 73.4%. كذلك شهدت صادرات المحضرات الغذائية المتنوعة زيادة بنسبة 36.5%، وصادرات المنتجات المسبوكة بالحديد ارتفاعاً بنسبة 62.2%، إلى جانب نمو صادرات المحضرات الكيماوية الصناعية بنسبة 85.1%.

في المقابل، شهدت بعض الواردات الصناعية تراجعاً ملحوظاً، الأمر الذي يعكس تحسن نسبي في الاعتماد على الإنتاج المحلي وتقليل الضغوط على الميزان التجاري، بما يمثل خطوة مهمة نحو استدامة النمو الصناعي، بما يتطلب سياسات داعمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتنويع الأسواق الخارجية لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على أسواق محدودة.

جدير بالذكر أن نشاط تكرير البترول حقق معدل نمو غير مسبق بلغ نحو 22.4% خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، حيث جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة إنتاج الخام المعالج في معامل التكرير ليبليغ نحو 7.6 مليون طن خلال الربع مقارنة بـ 6.2 مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي السابق، وذلك نتيجة لجهود الصيانة الشاملة والإحلال والتجديد لمعامل تكرير البترول. وعليه، حقق النشاط طفرة كبيرة خلال العام المالي 2026/2025 حيث تحول من الانكماش إلى النمو لأول مرة منذ عام 2022/2021، بمعدل نمو يبلغ نحو 8.7% خلال العام المالي مقارنة بمعدل الانكماش البالغ نحو -1.9% خلال العام المالي السابق وذلك في ظل زيادة إنتاج الخام المعالج في معامل التكرير ليسجل نحو 27.7 مليون طن خلال العام المالي الحالي.

ويرجع ذلك التحسن إلى جهود تطوير معامل التكرير، ورفع كفاءة شبكات نقل الخام والمنتجات البترولية، والتوسع في

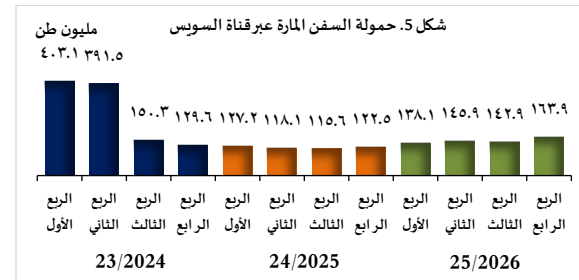
قدرات التخزين والتداول، الأمر الذي أسفر عن رفع كفاءة تشغيل معامل التكرير المصرية لتصل إلى حوالي 80%، وتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، بما يدعم تأمين احتياجات السوق المحلية ومحطات إنتاج الكهرباء من الوقود والمنتجات البترولية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما أسهم في دعم استقرار الشبكة الكهربائية وتوفير الطاقة لمختلف قطاعات الدولة خلال فصل الصيف، في ظل الارتفاع الكبير في معدلات الطلب. وكذلك، واصل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحقيق معدلات نمو غير مسبوق؛ بلغت نحو 24.3% خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، مدفوعاً بزيادة إيرادات شركات الاتصالات، وتطوير شبكات الاتصالات والإنترنت من خلال التوسع في الألياف الضوئية وإطلاق خدمات الجيل الخامس وزيادة أعداد أبراج الاتصالات، بالتوازي مع التوجه لجذب استثمارات جديدة في مراكز البيانات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وقد ساهمت تلك الجهود في ارتفاع معدل نمو النشاط على مستوى العام المالي 2026/2025، ليسجل نحو 19.3%، ليحتل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المرتبة الثانية ضمن أكثر الأنشطة نمواً خلال العام، بما يؤكد على جهود زيادة صادرات الخدمات الرقمية والتوسع في خدمات التعهيد، فضلاً عن التوسع في مراكز تقديم الخدمات الرقمية في مصر.

كما واصل نشاط قناة السويس مسار التعافي خلال العام المالي 2026/2025، بعد تسجيل معدلات نمو سالبة خلال العام المالي السابق، حيث سجل نمواً قدره 33.8% خلال الربع الرابع، ليحقق بذلك أعلى معدل نمو بين الأنشطة الاقتصادية خلال الربع. ويأتي هذا التحسن

في ظل انتظام حركة الملاحة في القناة، واستمرارها في تقديم خدماتها الملاحية بصورة طبيعية، بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها هيئة قناة السويس من أجل تشجيع الملاحة عبر القناة.

وقد ظهر ذلك في تحسن مؤشرات القناة، حيث ارتفعت حمولة السفن العابرة للقناة بنسبة 33.8% لتصل إلى نحو 163.9 مليون طن خلال الربع الرابع، مقابل نحو 122.5 مليون طن خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. كما ارتفع عدد السفن العابرة بنسبة 16.5% ليصل إلى نحو 3,580 سفينة مقابل 3,074 سفينة خلال الفترة المقارنة، بينما ارتفعت إيرادات القناة بنسبة 30.6% لتصل إلى نحو 1.3 مليار دولار مقابل نحو 976 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

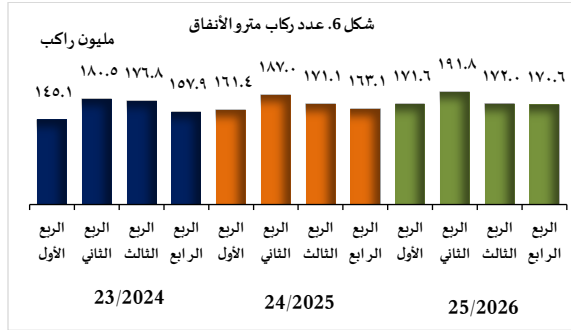


ويرتبط هذا التعافي بصورة أساسية بالعودة التدريجية لثقة شركات الملاحة في العبور عبر قناة السويس، عقب التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية بالبحر الأحمر، إلى جانب تبني هيئة قناة السويس سياسات تسويقية وتسعيرية مرنة وحوافز وتخفيضات في رسوم العبور لجذب السفن، بجانب جهود الهيئة لتنويع مصادر الإيرادات وإضافة خدمات بحرية ولوجستية جديدة.

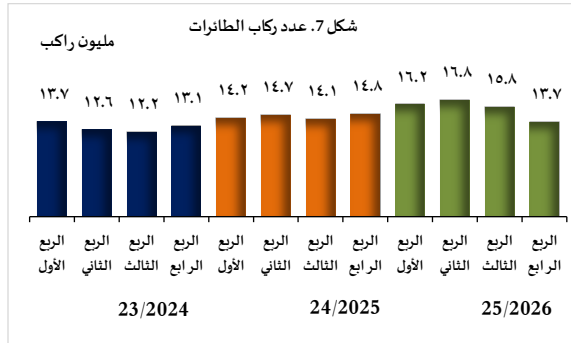
وقد انعكس هذا التعافي على الأداء السنوي لقناة السويس والتي حققت نموًا بلغ نحو 23.3% خلال العام المالي 2026/2025، حيث نجحت السياسات المتبعة خلال

العام في جذب حوالي 13,607 سفينة بنسبة زيادة تُقدر بنحو 9.8%، مما ساهم في زيادة إيرادات القناة بنسبة 23.7% لتصل إلى نحو 4.67 مليار دولار بجانب زيادة حمولة السفن بنسبة 22.4% لتسجل نحو 590.8 مليون طن. فعلى الرغم من المخاطر الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال العام، إلا أن قناة السويس قد أظهرت قدرة مرتفعة على الصمود والتعافي، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي كأقصر ممر بحري رئيسي بين الشرق والغرب، ومن مرونة السياسات التي اتبعتها الهيئة خلال فترة الأزمة. وفيما يتعلق بنشاط التأمين، فقد حقق نموًا ملحوظًا خلال الربع الرابع يُقدر بنحو 8.1%، مدفوعًا بارتفاع إجمالي الأقساط المحصلة لتأمين الممتلكات والحياة لتسجل نحو 34.05 مليار جنيه خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، مقارنة بنحو 26.45 مليار جنيه في الربع المناظر من العام السابق، بمعدل نمو 28.7%. مما ساهم في تحقيق نشاط التأمين معدل نمو سنوي يُقدر بنحو 9.5% خلال العام المالي 2026/2025.

ويعود هذا التطور في القطاع إلى جهود هيئة الرقابة المالية لتنشيط سوق التأمين في ورفع كفاءة المنتجات التأمينية الجديدة وزيادة جاذبيتها بما يضمن تنويع المنتجات وتوسيع شرائح المستفيدين. حيث اشتملت تلك الجهود على تنظيم معايير إدارة المخاطر في الاكتتاب لعمليات التأمين الفردي، وتيسير اعتماد عقود التأمين الجماعي (النمطية وغير النمطية)، وإصدار المعايير التنظيمية الخاصة بإعادة التأمين. هذا بالإضافة إلى جهود توسيع مظلة الحماية التأمينية للمصريين العاملين بالخارج عبر



على الجانب الآخر، حدّ من سرعة نمو النشاط خلال الربع الرابع تراجع حركة النقل الجوي حيث انخفض عدد رحلات الطائرات بنحو 2% ليصل عددها نحو 108.3 ألف رحلة مقارنة بنحو 110.4 ألف رحلة في الربع المقابل من العام المالي السابق، فيما تراجع عدد الركاب بنسبة 8% إلى 13.7 مليون راكب مقارنة بـ 14.8 مليون راكب خلال الربع المقابل من العام السابق. ويرجع هذا التراجع الطفيف في حركة النقل الجوي والطائرات إلى التأثير بالتطورات الجيوسياسية الإقليمية خلال الربع.



كما شهد نشاط الكهرباء خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025 نموًا ملحوظًا بلغ نحو 4.1%، ليسجل النشاط معدل نمو سنوي خلال العام المالي 2026/2025 يبلغ نحو 5.3%، حيث يعكس هذا الأداء قدرة قطاع الكهرباء على مواكبة النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، مدفوعًا بتحسين البنية التحتية وتطور قدرات التوليد والنقل.

وثيقة التأمين الاختيارية بما يدعم استقرار سوق التأمين بمختلف أطرافه ويساعد في زيادة مساهمته في الاقتصاد.

كذلك، حقق نشاط النقل والتخزين نموًا بلغ 1.7% خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، في ظل أداء متباين بين مكونات النشاط. حيث جاء النمو مدفوعًا بحركة النقل البحري ونقل البضائع جواً، لترتفع الحمولة المنقولة بحرًا بنسبة 17% والبضائع المنقولة جواً بنسبة 20%. وعلى مستوى العام المالي، حقق نشاط النقل والتخزين نموًا بلغ 4.3% خلال عام 2026/2025، بما يعكس تحسن حركة تداول البضائع ودور مصر المتزايد كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

وقد تزامن ذلك مع استمرار التوسع في تطوير الموانئ والممرات اللوجستية، مع بدأ التشغيل التجريبي لمحطة متعددة الأغراض بميناء سفاجا بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للميناء وجذب خطوط الملاحة الدولية، كما تم تشغيل أول قطار حاويات من ميناء البحر الأحمر، بما يعزز منظومة النقل متعدد الوسائط ويرفع كفاءة تداول ونقل البضائع.

في هذا الإطار، ارتفع عدد ركاب السكك الحديدية من 63.7 مليون راكب إلى 65.3 مليون راكب خلال الربع الرابع من العام المالي 26/25، بمعدل نمو بلغ 2%، كما ارتفع الركاب عبر مترو الأنفاق من 163.1 مليون راكب إلى 170.6 مليون راكب خلال الربع، بمعدل نمو 5%، بما يشير إلى استمرار الطلب على النقل الجماعي. (شكل 6).

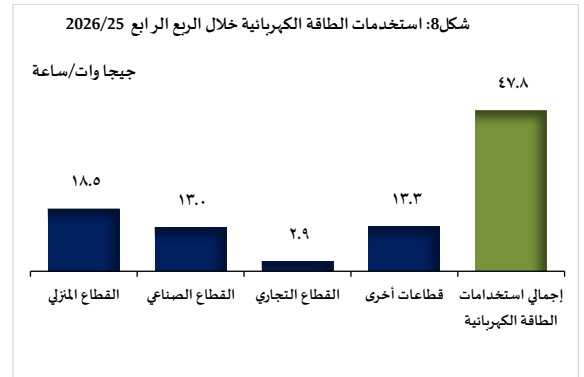
واللوجستية، بما في ذلك المشروعات متعددة الاستخدامات، في دعم الطلب على خدمات البناء والإنشاءات، بالتزامن مع استمرار تطوير شبكات البنية الأساسية والتوسع في المدن الجديدة.

الأمر الذي انعكس على إداء النشاط خلال العام المالي 2026/2025، حيث سجل نشاط التشييد والبناء نموًا موجبًا بلغ 2.3%، بما يعكس استمرار توسع النشاط على مدار العام، وإن كان بوتيرة معتدلة، في ظل استمرار الاستثمارات الحكومية في مشروعات الإسكان والمرافق والنقل، إلى جانب تنامي دور استثمارات القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العقارية والصناعية واللوجستية، بالتوازي مع استمرار التوسع العمراني وإنشاء المدن الجديدة والمراكز العمرانية.

وفيما يتعلق بنشاط الاستخراجات فقد شهد تحول إلى النمو الموجب لأول مرة منذ الربع الثاني من العام المالي 2023/2022، ليسجل نحو 0.7% وذلك نتيجة للنمو الموجب المسجل في نشاط البترول للربع الثاني على التوالي بنحو 3.3% وذلك مقارنة بالانكماش المسجل في الربع المقابل من العام المالي السابق والذي بلغ نحو -6.5%، ليصل حجم الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز إلى نحو 6.6 مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بنحو 6.4 مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي 2025/2024. كما شهد نشاط الغاز تراجع في وتيرة الانكماش ليسجل نحو -7.8% مقارنة بحوالي -17.5% خلال الربع المقابل من العام المالي السابق، حيث سجل الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي حوالي 7.2 مليون طن خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025 مقارنة

هذا، وقد ارتفع استهلاك الكهرباء خلال الربع الرابع ليسجل نحو 47.8 جيجا وات/ساعة مدفوعًا بزيادة استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي بنسبة 6.1% ليصل إلى 18.54 جيجاوات/ساعة، بجانب ارتفاع استهلاك القطاع الصناعي بنسبة 5.4% ليصل إلى 13.01 جيجاوات/ساعة، بينما ارتفعت الاستخدامات التجارية بنسبة 4.6% لتصل إلى 2.93 جيجاوات/ساعة. أما عن الجهات الأخرى فقد سجلت نموًا يقترب من 1% لتصل إلى 13.29 جيجاوات/ساعة. (شكل 8).

في هذا الإطار، يؤكد النمو المرتفع في الاستخدامات التجارية توسع الأنشطة الخدمية والتجزئة، بينما يعكس نمو الاستهلاك المنزلي أثر التوسع العمراني وزيادة عدد السكان، في حين يظهر النمو الصناعي الاستقرار النسبي المتحقق في النشاط الإنتاجي.



المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

كما واصل نشاط التشييد والبناء تحقيق نمو مرتفع خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، مسجلًا 5.6%، في ضوء استمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتوسع العمراني، إلى جانب تنامي النشاط في مشروعات الطاقة والكهرباء والطاقة المتجددة والمياه، والتي تمثل أحد أهم محركات الطلب على أعمال التشييد. كما أسهمت مشروعات التنمية العمرانية والصناعية

بنحو 7.9 مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.

وقد ساهم هذا الأداء في تراجع انكماش نشاط الاستخراجات بشكل كبير خلال العام المالي 2026/2025؛ حيث سجل انكماش بمعدل -1.5% مقارنة بنحو -9% خلال العام المالي السابق. ويرجع هذا التحسن إلى استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية لتحفيز الاستثمارات وتعزيز الشراكة مع شركات البترول العالمية، للاستفادة من أحدث التكنولوجيات والتطبيقات الفنية لتحويل الفرص والإمكانات المتاحة إلى زيادة فعلية في معدلات الإنتاج البترولي، وتحسين اقتصاديات الحقول، وخفض تكاليف التشغيل والإنتاج، بجانب سداد كافة مستحقات الشركاء الأجانب في يونيو 2026.

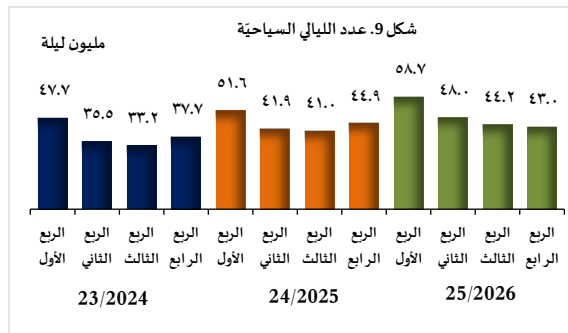
هذا بالإضافة إلى تسريع وتيرة تنمية الحقول، وتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف والتي أسفرت عن وضع عدد من المشروعات والآبار الجديدة على خريطة الإنتاج خلال الفترة الحالية ومن ضمنها بئر (فيوم 4) بمنطقة غرب دلتا النيل، والذي يسهم في إضافة نحو 80 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي يوميًا، بما يعزز موقع مصر كمركز إقليمي لتداول وتبادل المنتجات البترولية.

كما حققت عدة أنشطة اقتصادية أخرى معدلات نمو موجبة خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/25، حيث سجلت أنشطة الوساطة المالية، والخدمات الاجتماعية، وتجارة الجملة والتجزئة، والحكومة العامة، معدلات نمو موجبة بلغت 7.5%، 4.2%، 3.3%، 3.3% على التوالي. وهو ما يشير إلى استمرار تنوع مصادر النمو الاقتصادي، مدعومًا بالأداء الإيجابي للقطاعات السلعية

والخدمية على حد سواء، بما يعكس مرونة هيكل الاقتصاد المصري واتساع قاعدة الأنشطة الداعمة للنمو.

وعلى النقيض، شهد نشاط المطاعم والفنادق انكماشًا بنسبة 4.2% خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، وذلك لأول مرة منذ الربع الثالث من العام المالي 2021/2020 خلال جائحة كوفيد-19. ويأتي هذا التراجع بعد فترة من الأداء القوي للنشاط السياحي، حيث سجل نشاط المطاعم والفنادق نموًا مرتفعًا خلال الفترات السابقة، مدفوعًا بتحسين حركة السياحة الوافدة وزيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بها.

وقد انعكست تلك العوامل على المؤشرات السياحية خلال الربع، حيث تراجع عدد السائحين إلى نحو 4.4 مليون سائح مقابل 4.7 مليون سائح خلال الربع المناظر من العام المالي السابق، بانخفاض قدره 6.8%. كما تراجع عدد الليالي السياحية إلى نحو 43 مليون ليلة مقارنة بنحو 44.9 مليون ليلة، بانخفاض بلغ 4.2% (شكل 9).



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وعليه، يرجع انكماش نشاط المطاعم والفنادق خلال الربع الرابع إلى تضافر عدة عوامل، تمثلت في التراجع النسبي في حركة السياحة الوافدة والحجوزات، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في

المنطقة، وهو ما انعكس على الطلب على خدمات الإقامة والمطاعم خلال الربع.

إلا أن هذا التراجع لم يظهر في سياق الأداء السنوي للنشاط، حيث أسهمت قوة النشاط السياحي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام في الحد من أثر التراجع المسجل خلال الربع الرابع، بما مكّن النشاط من الحفاظ على معدل نمو موجب بلغ 6.5% خلال العام المالي 2025/2026. ويؤكد ذلك استمرار تحسن المؤشرات السياحية على مستوى العام ككل، حيث ارتفع عدد السائحين الوافدين بنسبة 11.1% ليصل إلى نحو 19.3 مليون سائح مقابل 17.4 مليون سائح خلال العام المالي السابق، كما ارتفع عدد الليالي السياحية بنسبة 8.2% إلى نحو 194 مليون ليلة مقابل 179.3 مليون ليلة.

### الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 4.39 تريليون جنيه في الربع الرابع من العام المالي 2025/2024 إلى نحو 5.21 تريليون جنيه في الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، بما يعكس تحسن مستوى الإنفاق المحلي مدعوماً بارتفاع الاستهلاك والاستثمار.

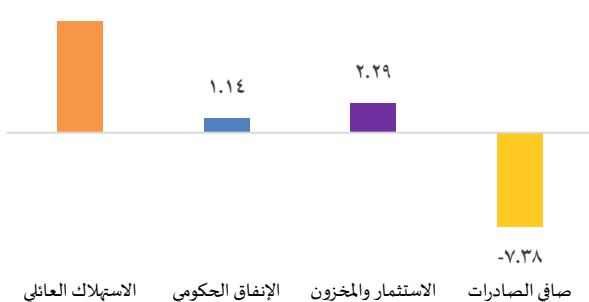
في هذا السياق، ارتفع الاستهلاك العائلي من نحو 3.7 تريليون جنيه إلى 4.49 تريليون جنيه، كما تزايد الاستثمار والمخزون من 873.3 مليار جنيه إلى 1.1 تريليون جنيه. وكذلك ارتفع الإنفاق الجاري للحكومة من 265.8 مليار جنيه إلى 315 مليار جنيه. كما زادت قيمة الصادرات من 931.8 مليار جنيه إلى 1.1 تريليون جنيه، إلى جانب زيادة الواردات من نحو 1.3 تريليون جنيه إلى 1.78 تريليون جنيه.

أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.16 تريليون جنيه إلى نحو 2.26 تريليون جنيه خلال فترة المقارنة، بمعدل نمو بلغ 4.7%. وجاء هذا النمو الحقيقي مدفوعاً بالطلب المحلي، حيث ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 8.7 نقطة مئوية في النمو، بما يعكس استمرار دوره في دعم النشاط الاقتصادي

وفي الوقت ذاته، شهدت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون تحسناً ملحوظاً، لتصل إلى نحو 2.3 نقطة مئوية، مقارنة بنحو 0.7 نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يعكس تنامي دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي. كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الجاري الحكومي إلى نحو 1.14 نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سالبة بلغت 0.3 نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يشير إلى تحسن دوره في دعم النمو.

في المقابل، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت نحو -7.4 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سالبة أيضاً بلغت -2.6 نقطة مئوية في الربع المناظر.

شكل 10: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) خلال الربع الرابع 2025/2026



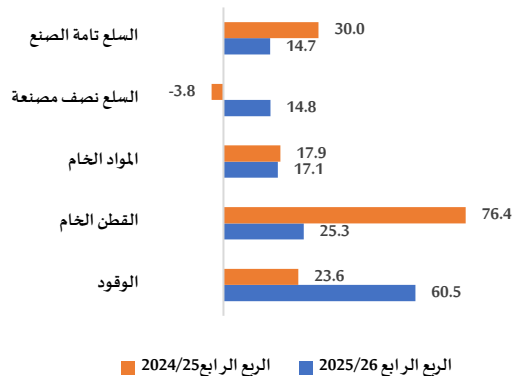
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

والاستثماري، في مقابل استمرار الضغوط التي تواجه قطاع التصدير، مما انعكس على مساهمة سلبية لصافي الصادرات في النمو.

يُعزى الزيادة في الصادرات بصورة رئيسة إلى الزيادة الذي شهدتها الصادرات من السلع حسب درجة التصنيع، حيث سجلت الصادرات من الوقود زيادة بحوالي 60.5% كما سجل القطن الخام زيادة قدرها 25.3% و المواد الخام زيادة قدرها 17.1% والسلع نصف المصنعة زيادة حوالي 14.8% والسلع تامة الصنع زيادة 14.7% مقارنة بالربع المناظر في العام السابق، كما هو موضح بالشكل رقم (11)

كما سجلت جميع فئات الاستخدام الرئيسية للواردات معدلات نمو موجبة خلال الربع الرابع من العام المالي 2025/2026، حيث ارتفعت واردات الوقود بنسبة 59.4%، والسلع الوسيطة بنسبة 35.8%، والمواد الخام بنسبة 18.3%، والسلع الاستهلاكية الغير المعمرة بنسبة 15.5%، كما هو موضح بالشكل رقم (12).

شكل 11: معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفيما يتعلق بالاستثمارات الكلية، تشير البيانات إلى استمرار تحسن النشاط الاستثماري خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025، مع تزايد مساهمة القطاع الخاص في دفع النشاط الاستثماري وتحسن دوره كمحرك للنمو وتعزيز مكانته كمحرك رئيسي للتوسع الاقتصادي.

فقد ارتفع إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية ليلعب نحو 1.1 تريليون جنيه مقارنة بنحو 873.3 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وقد بلغ بالأسعار الثابتة 430 مليار جنيه مقارنة بـ 380.6 مليار جنيه بمعدل نمو 13% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، تشير البيانات إلى أن نمو إجمالي الاستثمارات خلال الربع الرابع جاء مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع الاستثمارات الخاصة، التي سجلت معدل نمو بلغ 13.8% مقارنة بالفترة المناظرة، في حين ارتفعت الاستثمارات العامة بمعدل 12.6% فقط.

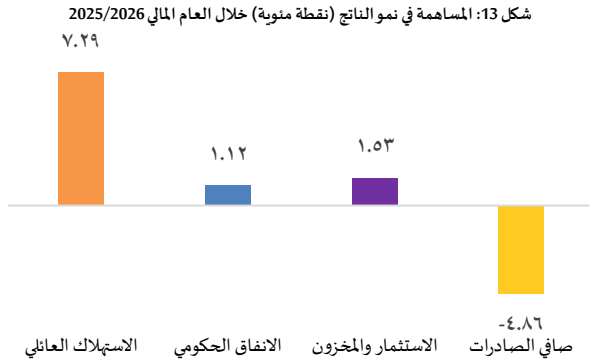
وبوجه عام، تشير هذه التطورات إلى تحسن ديناميكية النشاط الاستثماري وتزايد مساهمة الاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي، بما يعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويدعم استدامة النمو على المدى المتوسط.

وبالانتقال إلى بيانات التجارة الخارجية، تشير البيانات إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات خلال الربع الرابع من العام المالي 2026/2025. فعلى مستوى الأسعار الثابتة، ارتفعت الصادرات السلعية والخدمات محققة معدل نمو بلغ 2.1%. في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمات بنسبة 27%، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على الواردات المرتبطة بالنشاط الاستهلاكي

فقد ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 7.3 نقطة مئوية في النمو، بما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي.

وقد شهد الإنفاق الجاري الحكومي تحسناً في مساهمته، حيث ارتفع إلى نحو 1.12 نقطة مئوية مقارنة بـ 0.1- نقطة مئوية في العام المناظر، بما يعكس دوراً داعماً للإنفاق الحكومي في النمو. كما ساهم الاستثمار والتغير في المخزون بـ 1.5 نقطة مئوية مقارنة بـ 0.8- في العام المناظر.

وسجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت نحو 4.9- نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سالبة أيضاً بلغت 0.5- نقطة مئوية في العام المناظر.

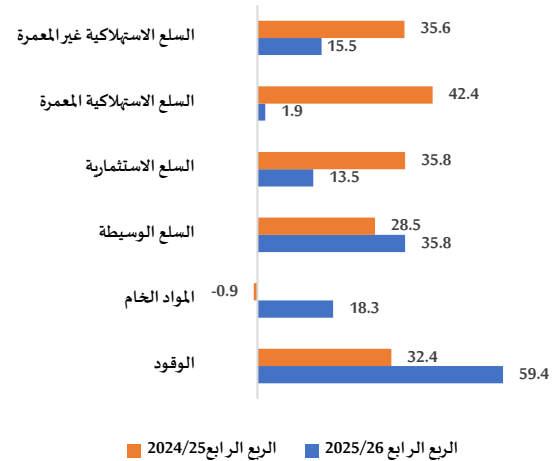


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وفيما يتعلق بالاستثمارات الكلية، فقد شهد النشاط الاستثماري تحسناً خلال العام 2026/2025، مدعوماً بتزايد مساهمة القطاع الخاص، بما يعكس تنامي دوره في دفع الاستثمار وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، ارتفع إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية ليلبلغ نحو 3 تريليون جنيه مقارنة بنحو 2.34 تريليون جنيه خلال العام المالي السابق. وقد بلغ بالأسعار الثابتة 1.28 تريليون جنيه مقارنة بـ 1.15 تريليون جنيه بمعدل نمو 11.6% مقارنة بالعام السابق.

شكل 12: معدل نمو الواردات المصرية وفقاً لدرجة الاستخدام (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وعلى مستوى العام المالي، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 18.14 تريليون جنيه في العام المالي 2025/2024 إلى نحو 21.47 تريليون جنيه في العام المالي 2026/2025.

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الاستهلاك العائلي من نحو 16.59 تريليون جنيه إلى 19.69 تريليون جنيه، وارتفاع الاستثمار والمخزون من 2.34 تريليون جنيه إلى حوالي 3 تريليون جنيه. وكذلك ارتفع الإنفاق الجاري للحكومة من 987.6 مليار جنيه إلى 1.15 تريليون جنيه. كما زادت قيمة الصادرات من 3.59 تريليون جنيه إلى 3.92 تريليون جنيه. على الجانب الآخر، تزايدت الواردات من نحو 5.38 تريليون جنيه إلى 6.29 تريليون جنيه.

أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 8.7 تريليون جنيه إلى نحو 9.14 تريليون جنيه خلال فترة المقارنة، بمعدل نمو بلغ 5.1%. وجاء هذا النمو الحقيقي مدفوعاً بصورة أساسية بالطلب المحلي،

وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، يتضح أن الاستثمارات الخاصة كانت المحرك لنمو إجمالي الاستثمارات خلال العام 2026/2025، حيث حققت نموًا بلغ 14.4% مقارنة بالفترة المناظرة، مقابل 8.4% للاستثمارات العامة، بما يعكس تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري؛ حيث تخطت نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار 55%.

ويعكس هذا الأداء تحولًا في هيكل الاستثمار نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص، بما يدعم توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويعزز فرص تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة خلال الفترة المقبلة.

وبالانتقال إلى بيانات التجارة الخارجية، تشير البيانات إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات خلال العام المالي 2026/2025. فعلى مستوى الأسعار الثابتة، انخفضت الصادرات السلعية والخدمية محققة معدل نمو سالب بلغ 3.7%. في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمية بنسبة 16.4%، وهو ما يشير إلى تزايد الواردات في ظل تنامي الطلب المحلي، بالتزامن مع استمرار الضغوط التي تواجه الصادرات، الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي.

جدول (1) مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي %

| العام المالي 26/25 | الربع الرابع 26/25 | الانشطة الاقتصادية                    |
|--------------------|--------------------|---------------------------------------|
| 2.3                | 2.7                | الزراعة والغابات والصيد               |
| -1.5               | 0.7                | الاستخراجات:                          |
| -0.2               | 3.3                | أ) بترول                              |
| -8.3               | -7.8               | ب) الغاز                              |
| 4.0                | 3.5                | ج) استخراجات أخرى                     |
| 9.0                | 9.7                | الصناعات التحويلية:                   |
| 8.7                | 22.4               | أ) تكرير البترول                      |
| 9.1                | 8.0                | ب) تحويلية أخرى                       |
| 5.3                | 4.1                | الكهرباء                              |
| 1.7                | 1.3                | المياه والصرف وإعادة التدوير          |
| 2.3                | 5.6                | تشديد وبناء                           |
| 4.3                | 1.7                | النقل والتخزين                        |
| 19.3               | 24.3               | الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات        |
| 3.8                | 3.8                | المعلومات                             |
| 23.3               | 33.8               | قناة السويس                           |
| 4.8                | 3.3                | تجارة الجملة والتجزئة                 |
| 8.9                | 7.5                | البنوك                                |
| 9.5                | 8.1                | التأمينات الاجتماعية والتأمين         |
| 6.5                | -4.2               | المطاعم والفنادق                      |
| 2.5                | 2.4                | الانشطة العقارية وخدمات الاعمال       |
| 2.1                | 1.9                | أ- الملكية العقارية                   |
| 3.4                | 3.2                | ب - خدمات الاعمال                     |
| 4.2                | 3.3                | الحكومة العامة                        |
| 4.3                | 4.2                | الخدمات الاجتماعية                    |
| 4.0                | 4.3                | أ- التعليم                            |
| 4.4                | 3.9                | ب- الصحة                              |
| 4.4                | 4.5                | ج- الخدمات الأخرى                     |
| 5.06               | 4.69               | الإجمالي العام (بتكلفة عوامل الإنتاج) |
| 5.09               | 4.73               | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي       |

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

| الانشطة الاقتصادية                    | الرُّبع الرابع 26/25 | العام المالي 26/25 |
|---------------------------------------|----------------------|--------------------|
| الزراعة والغابات والصيد               | 651,745.5            | 3,628,404.2        |
| الاستخراجات:                          | 359,038.9            | 1,130,735.7        |
| أ) بترول                              | 203,108.0            | 502,623.5          |
| ب) الغاز                              | 56,187.9             | 248,476.3          |
| ج) استخراجات أخرى                     | 99,743.0             | 379,635.9          |
| الصناعات التحويلية:                   | 722,862.1            | 3,208,160.1        |
| أ) تكرير البترول                      | 129,919.2            | 735,282.3          |
| ب) تحويلية أخرى                       | 592,942.9            | 2,472,877.8        |
| الكهرباء                              | 85,772.9             | 305,148.7          |
| المياه والصرف وإعادة التدوير          | 15,889.4             | 67,277.0           |
| تشديد وبناء                           | 534,860.9            | 2,092,821.8        |
| النقل والتخزين                        | 338,354.6            | 1,288,706.4        |
| الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات        | 131,629.9            | 537,679.6          |
| المعلومات                             | 14,786.2             | 62,281.0           |
| قناة السويس                           | 65,249.8             | 213,791.7          |
| تجارة الجملة والتجزئة                 | 632,966.9            | 2,783,747.3        |
| البنوك                                | 156,798.8            | 733,298.5          |
| التأمينات الاجتماعية والتأمين         | 37,613.8             | 133,095.4          |
| المطاعم والفنادق                      | 256,666.7            | 784,294.6          |
| الانشطة العقارية وخدمات الاعمال       | 424,128.6            | 1,513,077.5        |
| أ- الملكية العقارية                   | 293,807.6            | 1,046,389.7        |
| ب - خدمات الاعمال                     | 130,320.9            | 466,687.8          |
| الحكومة العامة                        | 250,035.5            | 891,961.8          |
| الخدمات الاجتماعية                    | 315,155.5            | 1,265,132.2        |
| أ- التعليم                            | 98,534.8             | 357,454.9          |
| ب- الصحة                              | 136,208.6            | 588,181.0          |
| ج- الخدمات الأخرى                     | 80,412.1             | 319,496.3          |
| الإجمالي العام (بتكلفة عوامل الإنتاج) | 4,993,555.9          | 20,639,613.5       |

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)  
(مليار جنيه)

| المكون                            | الربع الرابع 2026/2025 | العام المالي 2026/2025 |
|-----------------------------------|------------------------|------------------------|
| الاستهلاك العائلي                 | 4492.4                 | 19692.5                |
| الاستهلاك الحكومي                 | 315.0                  | 1152.1                 |
| الاستثمار والمخزون                | 1089.7                 | 3007.0                 |
| الصادرات السلعية والخدمات         | 1095.7                 | 3917.6                 |
| الواردات السلعية والخدمات         | 1780.1                 | 6294.5                 |
| الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | 5212.7                 | 21474.7                |

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)  
(مليار جنيه)

| المكون                                     | الربع الرابع 2026/2025 | العام المالي 2026/2025 |
|--------------------------------------------|------------------------|------------------------|
| الاستهلاك العائلي                          | 1,992.6                | 8,115.0                |
| الاستهلاك الحكومي                          | 143.4                  | 642.3                  |
| الاستثمار والمخزون                         | 430.0                  | 1,280.1                |
| الصادرات السلعية والخدمات                  | 486.3                  | 1,653.3                |
| الواردات السلعية والخدمات                  | 794.0                  | 2,549.5                |
| الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق          | 2,258.4                | 9,141.2                |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | 4.7                    | 5.1                    |